(نوى منصوبها) وهو ضمير الشأن كثيراً (وثلاثاً) وهو غير ضمير الشأن قليلاً.

(وخففت) فعل ماض مبنى للمفعول و(كأن) بفتح الهمزة وفتح النون المشددة نائب الفاعل بخففت و(أيضاً) مفعول مطلق مصدر آض بالمد إذ عاد (فنوى) الفاء عاطفة ونوى مبنى للمفعول و (منصوبها) مرفوع على النيابة عن الفاعل بنوى (وثابتاً) حال من مرفوع روى و (أيضاً) مفعول مطلق و (روى) مبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى منصوب كأن والتقدير وروى منصوبها ثابتاً أيضاً.

وفى باب (لا النافية للجنس) إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا النافية للجنس، بقيت على ما ما كان لها من العمل، وسائر أحكامها، سوا قصد بالاستفهام التوبيخ، أو الاستفهام عن النفى.

صاغها نظماً ابن مالك فى قوله:

٢٠٤- وأعط لاَ مَعْ هَمْزَةَ اسْتِفْهَامِ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَا

(وأعط) بقطع الهمزة أمر من أعطى المتعدى لاثنين وفاعله مستترفيه وجوباً و (لا) مفعوله الأول و (مع) فى موضع الحال من لا و (همزة مضاف إليه بالنسبة إلى مع ومضاف بالنسبة إلى استفهام و (استفهام مضاف إليه لاغير و (ما) اسم موصول نعت لمحذوف فى محل نصب على أنه مفعول ثان (لأعط) جملة (تستحق) صلة ما والعائد محذوف و (دون فى موضع الحال أيضاً من لا وهو مضاف لمحذوف دل عليه المذكور قبله (الاستفهام) مضاف إليه والتقدير وأعط لا حال كونها مصاحبة همز الاستفهام العمل الذى تستحقه فى حال كونها مفارقة همزة الاستفهام. وإذ دل دليل على خبر (لا) النافية للجنس حذف، ومثاله أن يقال «هل من رجل قائم»؟ فتقول: «لا رجل» وتحذف الخبر وهو «قائم» فإن لم يدل على الخبر دليل، لم يجز حذفه، نحو قوله ﷺ: «لا أحد أغير من الله». صاغه نظماً ابن مالك فى قوله: